

Distr.: General
19 November 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والسبعون
البند 76 من جدول الأعمال
المحيطات وقانون البحار

رسالة مؤرخة 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى رسالة الممثل الدائم لليونان المؤرخة 14 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (A/75/513) و (S/2020/1015)، وبناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أسترعي انتباهكم إلى ما يلي:

لقد عادت سفينة البحوث السيزمية عروج ريس إلى ميناء أنطاليا في 12 أيلول/سبتمبر 2020 لإجراء عمليات الصيانة الدورية والتموين، وذلك بعد إبحارها في شرق البحر الأبيض المتوسط. وما فتئت تركيا تقوم، منذ 12 تشرين الأول/أكتوبر 2020، بأنشطة مسح سيزمي داخل جرفها القاري في شرق البحر الأبيض المتوسط، الذي تم تعيين حدوده الخارجية وفقا للقوانين والمبادئ الدولية، وهي حدود تتطابق مع القرارات ذات الصلة للمحاكم الدولية وأيضاً مع ممارسات الدول في مجال ترسيم الحدود البحرية. وفي هذا الصدد، وبالإشارة إلى رسائلي المؤرخة 21 آب/أغسطس 2020 (A/74/997-S/2020/826) و 18 آذار/مارس 2020 (A/74/757) و 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 (A/74/550) التي توضح تفاصيل هذه المبادئ، لا تُشكّل أنشطة البحوث السيزمية للسفينة عروج ريس، المعلن عنها بواسطة رسالة ملاحية برقية (رقم 20/1262) داخل الجرف القاري التركي، انتهاكاً لسيادة أية دولة من الدول.

وفي هذا السياق، أرى لزاماً أن أؤكد من جديد أنّ اعتراضات اليونان المتكررة على ممارسة تركيا لحقوقها السيادية داخل جرفها القاري، بدعوى أن جزيرة كاستيلوريزو لها كامل الأثر المترتب في تعيين الحدود البحرية، هي اعتراضات لا أساس لها من الناحية القانونية. فبسبب المعطيات الجغرافية السائدة في المنطقة ذات الصلة، أي الطول الهائل للساحل التركي وما يستتبع ذلك من امتدادات داخل البحر، لا يجوز، بمقتضى أحكام المحاكم الدولية وأيضاً ممارسات الدول بهذا الشأن، منح جزيرة كاستيلوريزو مناطق ولاية بحرية خارج المياه الإقليمية.



إنّ تفسير اليونان الانتقائي لقانون البحار فيما يتعلق بدور الجزر في تعيين الجرف القاري/المنطقة الاقتصادية الخالصة، وإهمالها في الوقت نفسه مبدأ الإنصاف كقاعدة أساسية في تعيين الحدود البحرية، يدلان على إصرار اليونان على المطالبة بحدود بحرية قصوى ومفرطة، في تجاهل لحقوق تركيا المشروعة.

وبغض النظر عن الوضع الراهن في شرق البحر الأبيض المتوسط كما هو مبين أعلاه، تقي تركيا بجميع التزاماتها المقطوعة في المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف، وهي مستعدة للدخول في حوار من غير شروط مسبقة وفي أقرب وقت ممكن. وهي ستواصل، في غضون ذلك، ممارسة حقوقها السيادية داخل مناطق ولايتها البحرية، وستبقى على استعداد لإجراء حوار صادق وهادف مع اليونان من أجل التوصل، وفق مبدأ الإنصاف، إلى حل سلمي ودائم لجميع المسائل المعلقة بين البلدين.

وبهذه المناسبة، أود أيضا أن أشير مرة أخرى إلى رسالتي المؤرخة 2 تموز/يوليه 2020 (A/74/936) التي أوضحت فيها أنّ تركيا ليس ملزمة، في التعاملات ذات الصلة، بالقوانين أو الممارسات المحلية الأحادية للبلدان الأخرى، ولا بما اعترضت عليه صراحةً من اتفاقات ثنائية بين بلدان ثالثة بشأن تعيين حدود مناطق الولاية البحرية، وأنه لا يمكن الاحتجاج ضدّها بهذه القوانين والاتفاقات حتى وإن كانت مسجلة أو منشورة لدى الأمم المتحدة.

وأرجو ممتنّا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 76 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن، ونشرها في الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، وأيضا في العدد المقبل من نشرة قانون البحار.

(توقيع) فريدون ه. سينيرلي أوغلو
الممثل الدائم